العلاقة بين الدولة والجامعة

نموذج معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

هدى رزق(*)

مقدمة

يدور بحثنا حول «معهد العلوم الاجتماعية» – وهو احد كليات الجامعة اللبنانية التي لم تؤسس فعلاً سوى عام ١٩٥٩ بعدما صدر المرسوم الإشتراعي بإنشاءها عام ١٩٥٣[١] – متخذين منه نموذجاً لعلاقة الدولة بالجامعة.

وفي الواقع، يخضع معهد العلوم الإجتماعية لكافة القوانين التي تخضع لها كليات الجامعة، مع أنه يختلف عنها في ظروف نشأته والدور الذي كان متوقعاً له ومنه. فمعظم كليات الجامعة التي نشأت في ذلك الوقت كانت ثمرة إضرابات طلابية وتظاهرات شعبية طالبت بجامعة وطنية تضم أبناء الطبقات الوسطى والشعبية بعدما كان التعليم الجامعي مقتصراً على أبناء الطبقات الميسورة في الجامعتين الأجنبيتين، الأميركية التي أنشئت عام ١٨٦٨ وجامعة القديس يوسف أوالجامعة اليسوعية التي أنشئت عام ١٨٧٥. أما «معهد العلوم الاجتماعية» فلقد تم إنشاؤه ضمن إطار سياسي وتنموي عكس خطة رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك العماد فؤاد شهاب، الذي تبنى خطة بعثة إيرفد[٢] وكان من نتائجها

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية.

(١) بشور، منير: «التعليم العالي في لبنان في المسار التاريخي» في: الأمين، عدنان (إشراف)؛ **التعليم العالي في لبنان**، بيروت، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية،١٩٩٧ ص. ٢٨.

(٢) «بعثة إيرفد» شكلت بطلب من الحكومة اللبنانية لتقوم بدراسة شاملة عن حاجات وإمكانات التنمية في لبنان. ونشرت هذه الدراسة عام ١٩٦١ وترأس هذه البعثة الأب دوبريه الذي قام بدراسة مسحية وإحصائية – إقتصادية وإجتماعية.

إنشاء مؤسسات إقتصادية وتنموية، منها معهد العلوم الإجتماعية، وذلك للقيام بدراسات مسحية إقتصادية وإجتماعية.

غير أن دور هذا المعهد تأثر بأفول نجم الشهابية كنهج سياسي والعثرات التي أصابت هذه التجربة بالإضافة إلى التغييرات السياسية التي حدثت في تلك الفترة، فتوقف عن إنتاج الدراسات التنموية، وراوح مكانه حتى بداية السبعينات، حين إنضم إلى بقية كليات الجامعة اللبنانية في خضوعها للمنطق السياسي الذي حكم البلاد من بداية الحرب الأهلية ١٩٧٥ حتى اليوم وأصبح كلية نظرية من غير مشروع.

من هنا نعتبر أن الجامعة اللبنانية انعكاس لسياسة الدولة و«معهد العلوم الاجتماعية» نموذج لهذا الانعكاس وننطلق باعتبارنا هذا من عاملين أساسيين:

أً- إنشاء المعهد الذي تم في لحظة محاولة تغيير في سياسة الدولة باتجاه الإصلاح والتنمية.

بً- التغيرات السياسية وغياب التخطيط المؤسسي التي ساهمت في تغيير الدور المنوط بالمعهد.

ولدراسة دور هذين العاملين، لا بد لنا من التركيز على المراحل التي مر بها المعهد:

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة والدور وتأثير الشهابية، وهي مرحلة تمييزه عن كليات الجامعة اللبنانية في ذلك الوقت.

المرحلة الثانية: مرحلة الضمور والتفكك، أي مرحلة الحرب وما بعدها، وهي المرحلة التي تساوى فيها المعهد مع بقية كليات الجامعة لجهة خضوعه لنفس المعايير أي الإرتهان للمنطق السياسي.

١- معهد العلوم الاجتماعية وأثر الشهابية

أ- ظروف النشأة: ما قبل الشهابية

إن فكرة إنشاء معهد العلوم الاجتماعية جاءت في إطار التغيرات الاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، ما بين التطورات العلمية والتقنية من جهة ومسار التحرر من الإستعمار من جهة أخرى، التي دفعت البلدان إلى تغيير توجهاتها «خاصة وأن مسألتي التنمية والتحديث كانتا قد أصبحتا الغاية الرئيسية لسياسات الزعامات المحلية التي حاولت أن تنال شرعيتها السياسية عبر إدارة سياسات تنموية، إقتصادية، تحديثية ومركزية. وتطلبت دراسة التغيرات الحاصلة في

هذه البلدان تحديث أدوات وطرق الإستقصاء لتحليل الحاضر قبل الشروع في الكلام عن نظريات جديدة في هذا الإطار»[٣]. ولقد جرى في ذلك الوقت تأسيس مركز التعاون العلمي في القاهرة عام ١٩٤٧ بمبادرة من اليونيسكو. وفي سنة ١٩٥١ تم اعتماد قرار يدعو إلى الاستعلام والإستقصاء عن طرق التعليم في مجال العلوم الإجتماعية[٤]. ولم يكن لبنان من ضمن البلدان التي طالها البحث، لذا توجه برسالة إلى اليونيسكو على قاعدة القرار المنصوص عنه عام ١٩٥١، فجرت تسمية خبير يتولى مهمة البحث في تطوير العلوم الإجتماعية في لبنان. ولهذه الغاية تم اقتراح ثلاثة أسماء شخصيات فرنسية هم: موريس دوفرجيه Maurice Duverger، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بوردو. وجاك بيرك Jacques Berque، أستاذ العلوم الإجتماعية والدراسات الإسلامية في الكوليج دو فرانس.ووليام هدسون William Hudson، استاذ علم النفس الإجتماعي في جامعة ليون. وسمي هذا الأخير ممثلاً للبنان في منظمة اليونيسكو.

وشارك البروفسور توفيق توما[٥] في باريس في أول النقاشات حول هذا الموضوع. وفي هذا الإطار، عقد مؤتمر حول مساهمة العلوم الإجتماعية في التنمية الاقتصادية في كانون الثاني عام ١٩٥٨ بتنظيم من اليونيسكو وبمشاركة الدول العربية.

ب- الشهابية وفكرة إنشاء معهد العلوم الاجتماعية

أكدت الأزمة السياسية التي مر بها لبنان عام ١٩٥٨ هشاشة الوضع السياسي اللبناني المرتكز على توازن وفاقي عشائري، طائفي، وعلى تحالفات سياسية وإقتصادية خاضعة للمتغيرات الإقليمية والدولية. وقامت بعثة إيرفد[٦] بمسح كامل للمجتمع اللبناني وقدمت للمسؤولين لوحة عن الواقع ومتطلبات الإصلاح، وتقريراً حول الأزمة اللبنانية والتركيبة الاجتماعية السياسية والاقتصادية للبلاد.

(٣) Berque, Jacques; "Sciences sociales et decolonisation", **Revue du tiers monde**, 1961, page 1

(٤) L'Enquête realisée en 1951 dans 8 pages ne concernait que l'Egypte. in **Bulletin International des Sciences Sociales**, volume IV, no. 1, 153, page 161. Voir aussi Favier, A; "L'institut des sciences sociales de l'université libanaise 1925-1925, Histoire d'une institution à travers les archives et la memoire des ses acteurs" - DEA des sciences comparative Université d'Aix Marseille 1993-1994.

(٥) توما كان ممنوحاً من قبل اليونيسكو لإكمال دراسة في علم الإجتماع في فرنسا و كان قد عمل مع هدسون وبيرك في فرنسا وبعدها في بيروت.

(٦) Irfed "**Besoins et possibilités du developpement au Liban**", Ministère de Plan, p. 62

وركزت البعثة على أن البنية الطائفية للدولة والإدارة وتركز الثروة بيد طبقة من التجار ومن السياسيين التقليديين هما من أسباب الأزمة السياسية. كما أن النمو الديمغرافي واللاتوازن الحاصل على الصعد السياسية والإجتماعية والإقتصادية هو من العوامل التي أدت إلى الإنفجار.

إن التحليل الذي قدمه الأب دوبريه، رئيس بعثة إيرفد، صنّف لبنان بين الدول النامية، وقال إن مشكلة لبنان لا تكمن فقط في النمو الإقتصادي إنما في إعادة توزيع الثروة وفي تركيبة البنية السياسية. وختم إنه إذا لم ينجح لبنان في إصلاح وضعه السياسي والإجتماعي سوف يتعرض لمشاكل كبيرة، وما أحداث ١٩٥٨ سوى بوادر هذه المشكلة(٧). وقد اقترحت هذه البعثة:

١- إنشاء مؤسسات تعنى بشؤون التنمية في الريف.

٢- بناء شبكة طرقات ووصلها مع بعضها البعض.

٣- إنشاء مؤسسات وهيئات للرقابة أي تحديث الإدارة، الخ...(٨).

إذاً بعد إنتهاء الحرب الأهلية أواخر ١٩٥٨، علّق الرئيس فؤاد شهاب، الذي تأثر بتقارير بعثة إيرفد، أهمية كبرى على توحيد البلاد وإعادة إعمارها وإعادة اللحمة الوطنية إليها عبر إقامة دولة قوية تستوعب كل التناقضات المحلية، وإرساء سياسة تنموية إقتصادية وإجتماعية على كافة الأراضي اللبنانية. ويمكننا ملاحظة هذه السياسة في المشاريع التي قدمتها الدولة بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦١ من أجل بناء مؤسسات حديثة تقتضي تحولاً في طرق التفكير وطرق التنفيذ(٩)، ومنها معهد العلوم الإجتماعية.

ولقد لخص رينيه حبشي، أحد المستشارين المقربين إلى الرئيس شهاب، برنامج الرئيس بالعبارات التالية: لا طائفية- لا عشائرية - عدالة إجتماعية من أجل بنية متينة للدولة. هذا البرنامج الإصلاحي رمى إلى وضع حد لممارسات السياسيين التقليديين وهدف إلى استيعاب المتغيرات الإجتماعية والصعود الديمغرافي، كذلك

---

(٧) البزري، فؤاد؛ «الدولة والشعب في خدمة التنمية»، **محاضرات الندوة اللبنانية**، العدد ١١ / ١٢ / ١٩٦٨، ص. ٦.

(٨) بعلبكي، د. أحمد؛ **محاولات في التنمية الريفية**، بيروت، دار الفارابي؛ ١٩٩٤ ص. ٥٠ - ٦٠.

(٩) Berque, J; rapport de mission 1960 et reprise dans les recommandations de la mission Irfed; **Notes et études documentaires**, No. 2, 1954.

تطلعات الطبقات الإجتماعية الصاعدة في إطار دولة مستقلة مركزية وحديثة. وإنطلاقاً من العام ١٩٥٩، بدأت الدولة تنحو هذا المنحى مدعومة من قوى سياسية كرئيس حزب الكتائب، بيار الجميّل، ورئيس الحزب التقدمي الإشتراكي، كمال جنبلاط[١٠].

ج- نشأة معهد العلوم الاجتماعية

لم تلحظ اليونيسكو بيروت ضمن نشاطاتها رغم الإنفتاح الثقافي الذي تمتعت به المدينة في العام ١٩٦٠. هذا مع العلم أن عواصم عربية عدة كالقاهرة وتونس ودمشق والرباط كانت مسرحاً لنشاطات اليونيسكو، ربما لأن العلوم الإجتماعية كميدان لم تكن موجودة فعلياً قبل ولادة معهد العلوم الاجتماعية كمؤسسة رسمية في لبنان.

لقد كانت اليونيسكو تتحرك بناءً على طلب من الحكومات، فتقدم لها خدمات على الصعد المالية والتقنية. ولم يكن لبنان قبل هذا التاريخ قد طلب مساعدة منها[١١] ولم يكن لديه مشروع إقامة معهد للعلوم الإجتماعية خاص به. في حين كانت الجامعتان الأميركية والقديس يوسف الخاصتان قد استحدثتا، بالإضافة إلى الإختصاصات في الإقتصاد وعلم النفس والتاريخ والرياضيات، إختصاصاً في العلوم الاجتماعية.

في أواخر كانون الأول عام ١٩٥٩، تم إنشاء كليات للجامعة اللبنانية بمرسوم. وجاء هذا المرسوم[١٢] لينظم الإطار والنظم الداخلية والبرامج لمجمل الكليات. أما معهد العلوم الإجتماعية فتم إنشاؤه نتيجة التعاون بين الحكومة والمنظمات الدولية. أي أن ولادته لم تكن كولادة الكليات الأخرى، أي ثمرة مظاهرات وإضرابات، إنما كان نتيجة مشروع أخذ حيزاً كبيراً في أولويات الدولة. ولم يكن تأخر إنشاؤه حتى عام ١٩٦٠[١٣] نتيجة تقصير من اليونيسكو وحسب، وإنما كان أيضاً بسبب عدم

(١٠) وقف كمال جنبلاط في الحرب الأهلية ١٩٥٨ موقفاً معادياً للحلف الثلاثي الذي مثل سياسته كميل شمعون ومتحالفاً مع مصر الناصرية وهذه الأسباب كانت وراء فتنة ١٩٥٨- أنظر الصليبي، كمال؛ تاريخ لبنان الحديث، بيروت، دار النهار للنشر- الطبعة الثانية، ١٩٦٩.

(١١) Faviers, Agnès, p. 11

(١٢) سبق ذكر المرسوم.

(١٣) ولد المعهد بمرسوم رقم ٧٩ وأخذ قرار تنظيمه في مجلس الوزراء باقتراح من وزير التربية الوطنية بعد أخذ رأي مجلس الجامعة وأول مدير لهذا المعهد كان السيد رينيه حبشي الذي عين بمرسوم رئاسي منذ ١٩٦٠.

وجود إختصاصيين لبنانيين في العلوم الإجتماعية، وهذا الموضوع سوف يكون مثار جدل بين مساعدي الرئيس شهاب والخبراء الأجانب[١٤].

وبعد صدور المرسوم عينت منظمة اليونيسكو الأستاذ جاك بيرك في مهمة للبحث حول كيفية تنظيم معهد العلوم الإجتماعية، فأجرى إتصالات واسعة شملت المسؤولين والجامعات الخاصة (الأميركية واليسوعية) وبعض أساتذة الجامعة اللبنانية.

دبّ خلاف بين توجهات حبشي[١٥] وتوجهات بيرك[١٦] بالنسبة إلى المعهد. فكان الأخير يفضل أن ينتقل الطالب بعد دراسته بعض المواد في المعهد إلى إكمال دراسته في اليسوعية أو الأميركية، أي أن يكون هنالك نوع من التكامل بين هذه الجامعات على صعيد إعداد الطلاب في المعهد. إلا أن رينيه حبشي رفض هذا التوجه بصورة قاطعة وأصر أن يكون المعهد مستقلاً عن الجامعات الأجنبية. على هذا الأساس تم إعداد مشروع المرسوم التنظيمي[١٧] لإنشاء المعهد، وجاء مختلفاً عن المراسيم التي تنظم عمل الكليات الأخرى في الجامعات اللبنانية في النقاط التالية:

أً- حدد المرسوم أهداف معهد العلوم الإجتماعية، وهي دراسة الواقع الإجتماعي في لبنان والشرق الأوسط وإعداد الطلاب لحيازة إجازة وجدارة في ميادين العلوم الإجتماعية، على أن يكون عملهم الجامعي مرتبطاً بالأبحاث.

ٍّ- نص مرسوم تنظيم المعهد على إنشاء قسمين:

١) قسم التدريس

٢) وقسم الأبحاث

ونظم المرسوم عمل القسمين وأوجد علاقة تفاعل مستمرة بين عمليتي

---

(١٤) Habachi. R; "L'université et sa mission: culture universitaire et engagement au Liban", **Les conférences du Cénacle** No. 5-6, 1963.

(١٥) رينيه حبشي وهو مستشار للرئيس فؤاد شهاب عمل على تشجيع إنشاء معهد العلوم الإجتماعية وكان أول من تولى إدارته، نقل فيما بعد إلى اليونيسكو في مهمة بحثية.

(١٦) مقابلة أجرتها الباحثة مع الدكتور صادر يونس، أحد مؤسسي معهد العلوم الإجتماعية ورئيس رابطة الأساتذة المتفرغين سابقاً، تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٨.

(١٧) معهد العلوم الإجتماعية أنشئ بموجب مرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ الذي نظم بموجب المرسوم رقم ٦٣٦٧ تاريخ ١٨ آب ١٩٦١ الذي عدل بموجب مرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٣ أيار ١٩٧٢.

التدريس والبحث، ونظم أيضاً عمل قسم الأبحاث، إذ لحظ وجود مدير لهذا القسم ورؤساء لمراكز البحث المختلفة.

وشدد المرسوم التنظيمي على أن معهد العلوم الإجتماعية هو ميدان للتفاعل مع الباحثين في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم. كما شدد على أن الإجازة في علم الإجتماع هي إجازة تعليمية وشهادة ثقافة عامة تحضيرية.

لقد نشأ معهد العلوم الإجتماعية في سياق تحولات كبرى في المجتمع اللبناني وكان المطلوب منه مرافقة هذه التحولات وأن يكون المركز الأساسي للدراسات الإجتماعية في لبنان ومحيطه العربي. ونظراً لعدم توافر الكادرات اللازمة لعمل المعهد تمت الاستعانه بأساتذة من الخارج، فاستقبل المعهد أعداداً كبيرة من هؤلاء من مختلف الإختصاصات، وبدأ العمل بجدية على إعداد الأساتذة اللبنانيين القادرين على تحمل المسؤولية[١٨].

إنطلق المعهد على هذا الأساس، وأضطرت مدرسة الآداب العليا الفرنسية (Ecole des letters) إلى إقفال أبوابها نظراً لاستقطاب الجامعة اللبنانية لطلابها خاصة في معهد العلوم الإجتماعية[١٩]. وهكذا لم يستقطب المعهد أبناء الطبقات الفقيرة فقط، إنما أولاد الطبقات الوسطى والميسورة أيضاً. وكان لنمو العلوم الإجتماعية في الغرب في مرحلة الستينات الأثر الكبير في استقطاب الطلاب اللبنانيين، بحيث أصبح المعهد نقطة جذب لأعداد كبيرة من العاملين في حقول العلوم الإجتماعية. ويظهر هذا النمو من خلال عدد المتخرجين الذي كان عام ٦٢-٦٣، ٥ متخرجين، وارتفع في عام ٦٩ إلى ٢٠ متخرجاً من حملة الإجازات، وأصبح في العام ١٩٧٥، ٧٢ متخرجاً. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لغة التدريس في السنوات الأولى لنشؤ المعهد كانت الفرنسية، وبعض المواد كانت تعطى باللغة العربية[٢٠]. وتعاقب على إدارة معهد العلوم الإجتماعية ثلاثة مدراء[٢١] هم رينيه حبشي (١٩٦٠ - ١٩٦٢) وبشارة طباع (١٩٦٢ - ١٩٦٥) وقيصر نصر (١٩٦٥ - ١٩٧٥).

(١٨) Zablit, Salem; Note sur l'organisation de la recherche à l'Institut des Sciences Sociales, 2 Janvier 1965.

(١٩) مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون أستاذ الإقتصاد في الفرع الثاني ومدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، ٢٠-٤-٢٠٠١.

(٢٠) مقابلة مع الدكتور صادر يونس، مرجع سبق ذكره.

(٢١) أوردنا أسماء المدراء وأعمالهم فقط، ذلك أنه لم يصار إليتعيين عميد للمعهد بل أن إدارته إقتصرت على المديرين، وهؤلاء المدراء كانوا ممن سعى إلى تأسيس هذا المعهد.

يعتبر رينيه حبشي المؤسس الفعلي لمعهد العلوم الإجتماعية، وهوالذي أرسى الأسس التي قامت عليها هذه المؤسسة. وخلال السنتين التي قضاها على رأس المعهد استعان بالطاقات المتوافرة في لبنان لتأمين سير المعهد. كما إستعان بباحثين أجانب ضمن سياسة إنفتاح على العالم الخارجي خوفاً من أن يتقوقع ويقع في دهاليز الإدارة اللبنانية، وكان من بين الأساتذة اللذين درسوا في المعهد[٢٢]: Martelot Pierre، Andre Adam، Jacques Berque. وفتح حبشي خلال توليه الإدارة الباب واسعاً أمام تطور المعهد ونموه، لكنه ترك إدارة المعهد إثر تعيينه في اليونيسكو في بيروت[٢٣].

تولى الأستاذ بشارة طباع مديرية المعهد عام ١٩٦٤، وكان قاضياً معروفاً ومؤلفاً في حقول حقوقية ومراسلاً للأكاديمية الفرنسية. وقد بذل طباع جهداً حقيقياً من أجل تعزيز المعهد ودفعه إلى الأمام. وحاول أن ينشئ مركزاً خاصاً للدراسات حول الجريمة. وبعد أن وضعت الأنظمة وحضرت الدراسات كاملة حول هذا الموضوع، صدر بصورة مفاجئة مرسوم بإنشاء المركز المذكور في الجامعة اليسوعية. واعتبرت هذه المسألة إنحيازاً للجامعة اليسوعية خصوصاً وأن الصراع كان قائماً بين هذه الجامعة والمعهد[٢٤].

وبقي طباع[٢٥] في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات، وفي عهده تابع المعهد إنفتاحه على الخارج وزار المعهد الكثير من الباحثين الأجانب للقيام بأبحاث.

بعد إنتهاء ولاية طباع كُلف الدكتور قيصر نصر بإدارة المعهد بصفته أكبر الأعضاء سناً في مجلس المعهد، وكانت المؤسسة آنذاك في طريقها الصاعد، فبوشر العمل في مركز الأبحاث باتجاهين: التعاقد مع الهيئة التعليمية للقيام بأبحاث معينة، والتعاقد مع باحثين من الخارج. وهذا الأمر مكّن المعهد من نشر أكثر من ستين بحثاً في مجال العلوم الإجتماعية[٢٦]. وفي عام ١٩٦٧ بدأت محاولات السلطة

(٢٢) أنظر Faviers, Agnès، مرجع مذكور.

(٢٣) مقابلة مع الدكتور يونس صادر، مرجع سبق ذكره، اعتبر أن تعيين حبشي في اليونيسكو بمثابة خسارة لمعهد العلوم الإجتماعية.

(٢٤) في مقابلة مع الدكتور يونس صادر، المرجع نفسه، يذكر أن سباقا كان يجري بين الجامعة اليسوعية ومعهد العلوم الإجتماعية ويصر بأن الجامعة اليسوعية قد أخذت معظم مضمون مشروعها من مضمون مشروع معهد العلوم الإجتماعية.

(٢٥) إنظر أرشيف معهد العلوم الإجتماعية – موجود في عهدة أمانة سر المعهد في الفرع الأول – بيروت.

(٢٦) موجودة في مركز الأبحاث ومكتبة معهد العلوم الإجتماعية الفرع الأول.

السياسية التدخل في شؤون المؤسسة عن طريق الضغط لتعيين موظفين وأساتذة، ولكن لم تسفر هذه المحاولة عن نتيجة لأن القوانين كانت تنص على أن السلطة الحقيقية هي لمجلس المعهد وأن المدير لا يمكنه إتخاذ أي قرار بدون موافقة المجلس، مما يدل على أن المجالس التمثيلية كانت السياج الواقي لمؤسسات الجامعة اللبنانية[٢٧]. ولقد شرعت أبواب المعهد لكبار أساتذة علم الإجتماع، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر Mandras – Berthot – Stoezel – Alain Tourraine – Couland – Fargues. في ذلك الوقت، كان عدد المتخصصين في العلوم الإجتماعية قليلاً جداً وتألفت الهيئة التعليمية من أساتذة في الملاك لم يتجاوز عددهم التسعة، منهم حسن إبراهيم، سالم زبليط، ماري أنج برانس، قيصر نصر، وصادر يونس. كما تم التعاقد مع بعض الأساتذة بالساعة. وبعد عام ١٩٧٠، بدأ المعهد بإجراء عقود تفرغ مع عدد من الأساتذة.

ولقد ساهم المعهد في تلك المرحلة في التحركات التي قام بها الأساتذة والطلاب من أجل تحسين أوضاع الجامعة اللبنانية وتوفير شروط تقدمها، وكان المعهد حاضراً في كل تلك النشاطات.

١- مركز الأبحاث

بدأ المعهد نشاطاته بتفعيل مركز التدريس وأغفل العمل بمركز الأبحاث، وهذا الأمر يفهم في البداية لأنه لم يكن هنالك كادرات كافية للقيام بهذه المهمة. واستمرت الأمور على هذا المنوال سنوات رغم المطالبة المستمرة من قبل عدد من أفراد الهيئة التعليمية بضرورة البدء بتنظيم مركز الأبحاث. وللأسف لا يمكن فهم هذا الإغفال إلا من خلال رغبة البعض بالأستئثار بالسلطة وخوفهم من أن يعين مدير لمركز الأبحاث يمكن أن ينافسهم على إدارة المعهد[٢٨]. لذلك لم يبدأ العمل بالمركز إلا حين وجدت وسيلة جعلت من مدير المعهد مديراً لمعهد الأبحاث[٢٩]. وعلى هذا الأساس تم نشر عشرات من الأبحاث لأساتذة في المعهد ولباحثين من خارج المعهد، وهذه ميزة تفرد بها معهد العلوم الإجتماعية عن سواه في سائر كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية. ولكن يرى البعض أن العمل في مركز الأبحاث لم يعطِ النتائج المتوقعة ذلك

(٢٧) مقابلة مع الدكتور يونس صادر، سبق ذكره.

(٢٨) كان الدكتور قيصر نصر مديراً للمعهد ولقد عارض في البداية مجئ مدير لمركز الأبحاث (١٩٦٥ – ١٩٧٥).

(٢٩) عين الدكتور قيصر نصر مديراً لمركز الأبحاث ١٩٧٠.

لأن الأبحاث التنموية والمتخصصة في علم الإجتماع كانت قليلة[٣٠].

٢- مركز الديموغرافيا

لا بد من أن نذكر أنشاء مركز الديمغرافيا في معهد العلوم الإجتماعية والدور الذي بذلته المنظمات الدولية لتطويره وتأمين التدريس فيه. لقد رصدت هذه المنظمات ميزانية خاصة بمركز الديمغرافيا وأرسلت عدداً من الخبراء لتدريس هذا الإختصاص ودربت عدداً من الأساتذة اللبنانيين للقيام بأبحاث ديموغرافية، كما أرسل المعهد بعض الطلاب المتفوقين للتخصص في الديمغرافيا وأصبحوا أساتذة[٣١] في المعهد. وكان من المنتظر أن يلعب هذا المركز دوراً أهم لولا اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ وتوقف العلاقات القائمة بين لبنان والمنظمات الدولية على هذا الصعيد.

د- المعهد وتوجهات الشهابية

هل يمكن القول إن معهد العلوم الإجتماعية نجح في عكس توجه الشهابية في محاولتها بناء مؤسسات للدولة وتنمية بعض القطاعات من خلال الإرتكاز إلى أبحاث؟

إن المؤسسات التي أنشأتها الشهابية تعتبر بالنسبة لأهدافها ومسؤولياتها إدارات إصلاحية ضرورية، ولقد نتج عنها إحداث تغيرات جذرية في سياسات الدولة لجهة تعاظم دورها في المجالين الإقتصادي والإجتماعي[٣٢]. فالشهابية لم تكن عقيدة سياسية بقدر ما كانت مجموعة مواقف ومبادئ وآراء مارسها الرئيس شهاب وعرفت بالنهج الشهابي.

لقد أنشئ معهد العلوم الإجتماعية مؤسسةً من أجل الدراسة والتخطيط الإجتماعي، كما تم في تلك الفترة إنشاء مؤسسات مثل «مجلس الخدمة المدنية» و«التفتيش المركزي» بالإضافة إلى قيام مؤسسة «صندوق الضمان الإجتماعي» وإحداث «مديرية للإحصاء المركزي» و«المشروع الأخضر» و«مكتب الفاكهة»، و«مصلحة الإنعاش الإجتماعي» و«المجلس الوطني للبحوث العلمية» و«مكتب الإنتاج

(٣٠) مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون، مرجع سبق ذكره.

(٣١) الأساتذة الذين يقومون بتعليم الديمغرافيا في المعهد حالياً - أسعد الأتات - حلا نوفل - إلخ... هم من الممنوحين من معهد العلوم الإجتماعية.

الحيواني»[٣٣].إذاً إرتبط إنشاء المعهد إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الإجتماعية والإقتصادية التي وضعها العهد الشهابي، وكان يفترض به أن يشكل الدعامة الأساسية في عملية الإصلاح الشاملة للمجتمع اللبناني. وقد خطا المعهد خطوات كبيرة في هذا المضمار إذ باشر بإعداد طلاب مؤهلين للبحث وأطلق إمكانات كبيرة بالتعاون مع مؤسسات أخرى مثل «مصلحة الإنعاش الإجتماعي» التي كان يرئسها الأستاذ جوزيف دوناطو[٣٤]. كما إرتبط عمل المعهد أيضاً بوزراة التصميم التي كان يرأسها موريس الجميل من أجل وضع خطة شاملة للنهوض الإجتماعي والإقتصادي في لبنان.

وأصبح المعهد مرجعاً أساسياً لكل الباحثين في العلوم الإجتماعية سواء أكانوا لبنانيين أو أجانب[٣٥].

لكن التخبط السياسي والإداري الذي أصاب التجربة الشهابية أثر على المعهد كما على غيره من المؤسسات، كتعدد الهيئات التي أنيطت بها مسؤوليات تنفيذ البرامج الإصلاحية الإدارية والإنمائية والذي نتج عنها في غالب الأحيان تكرار الدراسات وتضارب في الخطط والبرامج. كما جرى حقل الإنماء والتخطيط بمعزل عن حركة الإصلاح الإداري إلى حد كبير، الأمر الذي سبب إشكالات في ما بعد كان منها تزايد الصراع على الصلاحيات بين «وزراة التصميم العام« و«بعثة ايرفد»، وكذلك بين «معهد الإدارة العامة» و«معهد التدريب على الإنماء» وبعض المصالح المستقلة ووزارات الوصاية[٣٦]، هذا من جهة. من جهة أخرى، وقفت المعارضة ضد أي تغيير أساسي في البنية الإقتصادية اللبنانية وأعمدتها الفقرية خاصة عند إنشاء المصرف المركزي. وتمثلت المعارضة السياسية بزعامات الطائفة المارونية وغيرها من الأحزاب السياسية كالحزب القومي السوري الإجتماعي الذي قام بمحاولة إنقلابية[٣٧].

(٣٢) علامة، حاتم؛ **التنمية اللامتوازنة في لبنان**، بيروت، دار الإنماء للنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص. ٨٤.
(٣٣) إسكندر، بشير؛ **التنمية في لبنان**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٤، ص. ٧٠.
(٣٤) جوزيف دوناطو كان أستاذاً في معهد العلوم الإجتماعية أيضاً.
(٣٥) علامة، حاتم؛ المرجع السابق ص. ١٠٢.
(٣٦) اسكندر، بشير؛ المرجع سابق ص. ٩٠-٩١.
(٣٧) الجسر، باسم؛ **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، بيروت، المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص. ٨٣.

هـ- المعهد ما بعد الشهابية:

سوف يشهد المعهد تغيرات كبيرة عام ١٩٧٠ بإنتهاء عهد سياسي وبداية أحداث سوف تعد البلاد لمرحلة الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، إذ شهد العام ١٩٧٠ الإنتهاء الرسمي للعهد الشهابي مع إنتخاب الرئيس سليمان فرنجية على رأس الدولة، وهو مثّل الحلف الثلاثي المعادي[٣٨] للنهج الشهابي. وعُين السيد «أدمون نعيم» رئيساً للجامعة وتشكل «إتحاد الطلبة» في الجامعة اللبنانية، وثُبت الدكتور قيصر نصر مديراً لمعهد العلوم الإجتماعية بعد خمس سنوات من التكليف، وبدأت مطالبة الأساتذة بحق التفرغ ومطالبة الطلاب بتعريب المناهج.

أثر الحركة الطلابية على توجهات المعهد السياسية

انعكس الجو السياسي العام (بعد هزيمة ١٩٦٧) على الجامعة بشكل كامل وذلك بواسطة الحركة الطلابية التي مثلت مختلف التيارات السياسية اللبنانية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

وكانت الأجواء الفكرية التي سادت في بيروت قد أثرت على هذه على الحركة الطلابية وأحدثت إنقسامات واستقطابات داخلها، فظهرت إتجاهات ماركسية ويسارية وديمقراطية إجتماعية.

ولقد حاولت الحركة الطلابية تثبيت أقدامها كقوة إجتماعية عبر فرض وجهة نظرها في ما يخص الأوضاع السياسية والإجتماعية فضمت كل وجهات النظر السياسية التي سادت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات[٣٩] وارتبط الطلاب اليساريون إنطلاقاً من العام ١٩٦٨ بالحلف الذي ربط الأحزاب اليسارية بالمقاومة الفلسطينية. ووقف هذا التحالف بوجه الحلف الثلاثي وحزب الكتائب اللبنانية اللذين تجمعوا في ما سمي «بحركة الوعي» في صيف ١٩٦٩. وكانت نقاشات الحركة الطلابية تتركز في ٧٠٪ منها على المسائل السياسية الإقليمية والعالمية و٢٠٪ منها على المشاكل الطلابية و١٠٪ على المشاكل السياسية الداخلية[٤٠].

---

(٣٨) الحلف الثلاثي ضم الأحزاب والشخصيات المسيحية وعلى رأسهم كميل شمعون رئيس الجمهورية السابق ورئيس حزب الأحرار، بيار الجميل رئيس حزب الكتائب، والعميد ريمون إده رئيس الكتلة الوطنية.

(٣٩) كرم، سيمون؛ ١٩٦٧ – ١٩٧٤ سنوات قبل الثورة، **جريدة الحياة**، ١ شباط ١٩٩٤.

(٤٠) مقابلة مع الدكتور فواز طرابلسي – أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية الأميركية، ومسؤول سابق في منظمة العمل الشيوعي ١٩٩٥.

ولكن عندما بدأت النقاشات تتركز بشكل كثيف على الداخل السياسي اللبناني بدأت الحركة الطلابية بالتفسخ. وعلى هذه القاعدة إنقسم الطلاب في معهد العلوم الإجتماعية إلى يمينيين ويساريين. فخاض الطلاب في معهد العلوم الإجتماعية صراعاً تركز على التعريب. ووقف اليسار مع التعريب بينما وقف «حزب الكتائب» موقفاً مضاداً. ولم يستطع المعهد أن يصمد طويلاً أمام الضغط الطلابي، فأخذت المواد تعطى باللغة العربية شيئاً فشيئا[٤١]. وتجدر الإشارة إلى أن رئيس الجامعة آنذاك الدكتور إدمون نعيم كان مع تعريب المناهج، بينما وقف الدكتور قيصر نصر ضد هذا الموضوع.

وبدأ الخلاف يتضح ويتفاقم حول المسائل الداخلية وحول المباني الموحدة للجامعة، وحول رفع عدد المنح ومساندة الجنوب والعمليات الفدائية. كما بدأ الصراع حول الأفكار الثورية التي سادت تلك الحقبة (غيفارا، فرانز فانون، فيتنام والصين الماوية وثورة ١٩٦٨ الطلابية)[٤٢]. وكان للإنزال الذي قامت به وحدات من الكومندوس الإسرائيلي قرب المعهد الواقع بالقرب من مخيم مار الياس الفلسطيني أثر كبير في صدامات بدأت بين طلاب الكتائب وطلاب اليسار المتحالف مع الفلسطينيين. وبدأ الصراع يأخذ طابعاً سياسياً بين «تقدميين وإصلاحيين» (يساريين) أغلبهم من المسلمين، وبين محافظين يمينيين (الكتائب والأحرار أي الحلف الثلاثي) وأكثرهم من المسيحيين. وهكذا بدأت هذه القوى تعكس الخلافات الفعلية الموجودة في البلاد التي حملت بذور الحرب الأهلية والتي سوف تنعكس إنقساماً على الجامعة اللبنانية.

عام ١٩٧٥ أغلق المعهد أبوابه، وفي شباط ١٩٧٦ رفض الطلاب إجراء الامتحانات لأسباب أمنية ورفض اليساريون والمسلمون ولادة فروع في المنطقة التي أصبحت تعرف بـ «بيروت الشرقية».

٢- معهد العلوم الإجتماعية والعلاقة مع الدولة أبان الحرب وبعدها

أ- تفريع الجامعة

أصابت الحرب الجامعة اللبنانية كما أصابت معاهد التعليم العالي برمتها، ولم

(٤١) Voir M. Allard "Arabisation" **Travaux et Jours**. 1971 No. 39 p. 5-22 في: لماذا تعريب لغة تعليم العلوم، **الطريق**، رقم ١٩٧١،٤، ص. ٩-١٥.

(٤٢) Favier, A, p. 70-78

يلحق الضرر المباني والممتلكات فقط، إنما طال الدمار النفوس. فالقتل والخطف على الهوية طال الأساتذة والطلاب وقذائف الحرب أصابت الجامعة خاصة في مبنى كلية العلوم في الشويفات وبعض المنشآت الأخرى التي شل العمل فيها.

ومن النتائج الأساسية للحرب إنقطاع التواصل بين الناس في المناطق المتحاربة وتعذر وصول الطلاب والأساتذة إلى كلياتهم حيث أن الكليات المركزية كانت في بيروت الغربية. ولم يطل الوقت حتى بدأ هؤلاء يطالبون بإنشاء جامعة ثانية خاصة بهم وبموازنة وإدارة مستقلتين وبدأ العمل بما يسمى فروع الجامعة في مناطق مختلفة من بيروت والجبل.

وكان رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون قد كلف بمهمات رئاسة الوزراء بالوكالة إضافة إلى مهمات مجموعة من الوزارات من بينها وزارة التربية، فأصدر قراراً بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٤ أنشأ بموجبه فروعاً في المنطقة الشرقية للكليات الست وللمعهدين التابعين للجامعة، فكرس الوضع القائم وأعطاه دعماً قانونياً وإندفاعاً[٤٣]. وقضت المادة العاشرة من المرسوم الصادر عام ١٩٧٧ بإعطاء رئيس الجامعة حق ممارسة صلاحيات مجلس الجامعة عندما يتعذر على المجلس الإنعقاد. ثم توالى صدور المراسيم في الشهور اللاحقة القاضية بتجميد عمل مجلس الجامعة وزيادة صلاحيات وزير التربية وترسيخ الفروع في بيروت والمناطق[٤٤]. وفي ١٩٧٨/١/٥ صدر مرسوم رقم ٨١٠ حُددت بموجبه شروط تعيين مدراء الفروع في الوحدات الجامعية وحُددت صلاحياتهم وصلاحية العمداء. وهكذا أصبح لكل فرع مدير وميزانية وصلاحيات إدارة الفرع من الناحيتين المالية والإدارية على أن يبقى للعميد إدارة الشؤون الأكاديمية للوحدة بجميع فروعها ويشرف على الأعمال الإدارية فيها. وبعد فترة في عام ١٩٧٨ صدر مرسوم آخر برقم ١١٦٧ «يعطي رئيس الجامعة (بدلاً من مجالس الكليات) الحق بترشيح أفراد الهيئة التعليمية» وحق «تقرير التعاقد مع الذين ترشحهم الكليات» وشرعت الأمور الأساسية أمام رئيس الجامعة وبالتالي أمام وزير التربية بمنح عقود للتعاقد مع اشخاص للتدريس أو للعمل في الجامعة. وقد ذكر مثلاً أنه من أصل ٢٠٠ أستاذ في الفروع الجديدة في البقاع

(٤٣) بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ صدر مرسوم إشتراعي بإنشاء وحدات جامعية في بيروت والمحافظات أو فروع لها بناء على إقتراح وزير التربية وبعد إستطلاع رأي مجلس الجامعة. رقم هذا المرسوم ١٢٢.

(٤٤) بشور، منير؛ المرجع السابق، ص. ٤٦.

والشمال والجنوب لم يكن هنالك في العام ١٩٨٠ سوى ١١ أستاذ في الملاك أو متعاقداً متفرغاً، وكان الباقون من غير أصحاب الإختصاص العالي(٤٥).

نتج عن التفريع نقاش لا يزال دائراً حتى اليوم، لكنه لم يمنع استمرار هذا التفريع الذي أعتبر بالنسبة للبعض جزءاً من عملية اللامركزية في المناطق، بينما رأى فيه البعض الآخر ضربة لوحدة الجامعة، وبالتالي لوحدة البلاد.

ومهما يكن فإن لهذا الإجراء الأثر الجيد بالنسبة لطلاب المناطق إذ أن الجامعة جاءت إليهم فأتيحت لهم فرصة التعلم(٤٦). أما التفريع في بيروت فزاد من حدة التموضع الطائفي، خاصة في العاصمة حيث أن ٩٤٪ من طلاب الفروع الأولى هم من المسلمين، بينما ٩٤ ٪ من طلاب الفروع الثانية هم من المسيحيين(٤٧).

ومارست الميليشيات أثناء الحرب سلطتها على الفروع في مسألة التعيين والقبول، كما عكست الفروع الموجودة في المناطق موازين القوى السياسية التي كانت سائدة فيها.

إذاً بدأت إستقلالية الجامعة تنهار لصالح زعماء الميليشيات لا سيما في غياب المجالس التمثيلية لدى الأساتذة والطلاب. كما بدأ المستوى الأكاديمي بالتدني نظراً لبعض التدخلات لإنجاح بعض الطلاب، ونظراً أيضاً لإنغلاق لبنان في الحرب على نفسه والتزامه شروط السلطات المحلية المسيطرة.

وهكذا عكست الجامعة اللبنانية، وهي الجامعة الرسمية الوحيدة التابعة للدولة، الوضع المشرذم للدولة ومؤسساتها التي اصبحت مقسمة تماماً كالبلاد واختلفت البرامج التعليمية بين فرع وآخر كذلك لغة التدريس(٤٨).

وزاد التفريع الكلفة كاستئجار المباني الجامعية بالإضافة إلى فقدان الخدمات المقدمة إلى الطلاب وغياب المنح الجامعية وضعف الإمكانات وعدم تجهيز المكتبات، إلخ...

(٤٥) سالم، يوسف؛ «ديمقراطية التعليم لا يزال موضوعاً للنضال في لبنان»، **الطريق**، العدد الأول، شباط ١٩٨٠.

(٤٦) الأمين، عدنان وآخرون؛ **قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها**، بيروت، دار النهار، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية .١٩٩٩ ص ٩٦.

(٤٧) الأمين، عدنان؛ «قضايا التعليم العالي في لبنان وآفاقه»، في الأمين، عدنان (إشراف)؛ مرجع سابق، ص ٥٦١.

(٤٨) لغة التدريس في الفروع الأربعة في معهد العلوم الإجتماعية هي العربية بينما لغة التدريس في الفرع الثاني هي الإنكليزية والفرنسية.

ووجدت الجامعة خلال الحرب في ظروف سياسية ومادية ضعيفة. فإنطلاقاً من العام ١٩٨٥ تدهور سعر صرف الليرة وإنعكس هذا الأمر على الظروف الحياتية للأساتذة وعلى مستوى التعليم فأصبح مرتّب الأستاذ لا يتجاوز المئتي دولار بينما كانت قيمته في العام ١٩٨٤ تساوي حوالي ٣٠٠٠ دولار[٤٩].

ب- انعكاس التفريع على المعهد

بعد أن كان المعهد قد وضع على السكة الأكاديمية الهادفة إلى إنتاج بحّاثة في العلوم الإجتماعية[٥٠]، لم يعد له هدف يسعى إليه أو دور يضطلع به، وأصبح معهداً للتدريس النظري. ومن أجل زيادة الصعوبات في المؤسسة عين على رأس المعهد عمداء لا علاقة لهم بميادين العلوم الإجتماعية ولا بتاريخ هذه المؤسسة[٥١].

إذن خضع معهد العلوم الإجتماعية للتفريع كما غيره من كليات الجامعة اللبنانية، وقسم إلى خمسة فروع: الفرع الأول في بيروت الغربية، الفرع الثاني في بيروت الشرقية، الفرع الثالث في طرابلس، الفرع الرابع في البقاع، الفرع الخامس في الجنوب. وقام رئيس الجامعة بتعيين مدير على رأس كل فرع، كما تم تعيين ثلاثة عمداء بموجب مراسيم أو قرارات بينما تولى عميد واحد فقط وبالتكليف مهمة تصريف الأعمال.

لائحة بأسماء عمداء معهد العلوم الإجتماعية[٥٢].

الاسم والشهرة	رقم المرسوم او القرار	التاريخ
د. هاشم حيدر	قرار ١٢١	١٩٨٥/٩/٣٠
د. فوزي عطوي	تكليف	١٩٩٢-١٩٩٣
د. أسعد ذبيان	مرسوم ٤٠٤٩	١٩٩٣/٩/٢٤
د. محمد شيا	مرسوم ١٠٥٣٥ قرار ١٣٩١	١٩٩٧/٦/٣٠ ٢٠٠٠/٧/٣

(٤٩) الأمين، عدنان وآخرون: المرجع السابق، ص. ٨٥.

(٥٠) مقابلة مع الدكتور صادر يونس بتاريخ ٢٠٠١/٢/٧، مرجع سبق ذكره.

(٥١) مراكز الأبحاث التي استقطبت بعض الأساتذة كمعهد الإنماء العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السيرموك CERMOC، إلخ...

(٥٢) معلومات من إدارة وأمانة سر معهد العلوم الإجتماعية الفرع الاول.

ولقد تم في تلك الفترة إيقاف العمل بمركز الأبحاث، فتعاون بعض الأساتذة مع مراكز أبحاث عربية أو أجنبية خارج الجامعة واستقطبت هذه المراكز الممولة من دول عربية أو غربية بعض أساتذة المعهد الذين تسنى لهم التعاقد معها عبر معارف وجهود شخصية(٥٣).

وعكست بعض مضامين المناهج الصراعات الأيديولوجية التي سادت في الحرب كالطائفية، والصراعات الحزبية كالقومية العربية والقومية اللبنانية، والإسلام السياسي، إلخ... كما تحكمت السياسة بالتعيينات الإدارية وذلك في غياب المجالس التمثيلية.

وبالرغم من تراجع المستوى إلا أن عدد الطلاب قد ازداد عبر السنين، كما تظهره أعداد المتخرجين في الجدول التالي:

السنة	ف ١	ف ٢	ف ٣	ف ٤	ف ٥	مجموع
٨٠/٧٩	١١٠	٤٧	٣٣	٢٤	١٧	٢٣١
٩٠/٨٩	٥٣	غير مذكور(*)	٢٧	٢٠	٢٦	١٢٦(**)
/٩٩ ٢٠٠٠	١٥٩	٦٩	٦٣	٥٩	١٠٧	٤٥٧
مجموع	٣٢٢	١١٦	١٢٣	١٠٣	١٥٠	٨١٤

جدول رقم (١): أعداد متخرجي معهد العلوم الاجتماعي بحسب الفروع والسنوات(٥٤).

أ-نلاحظ أن الأعداد تضاعفت ما بين ٨٠/٧٩ و ٢٠٠٠/٩٩.

ب-والملاحظ ان الزيادة الأكبر لحقت بالفرع الخامس حين تضاعف عدد الطلاب حوالي ٩ مرات عام ٢٠٠٠/٩٩ عما كان عليه عام ٨٠/٧٩.

(٥٣) مراكز الأبحاث التي استقطبت بعض الأساتذة هي معهد الإنماء العربي - مركز دراسات الوحدة العربية.

(*) لم يتم تخريج طلاب بسبب حربي الإلغاء والتحرير.

(**) فترة ٩٠/٨٩ كانت فترة حرب داخلية (حربي الإلغاء والتحرير) لذلك فإن عدد الخريجين فيها كان ضئيلاً.

(٥٤) UNDP The National Human Development Report: Youth and Development - 1998.

٣–وتجدر الإشارة إلى أن الفرع الأول ما زال يضم العدد الأكبر من الطلاب، حوالي الـ ٤٠٪ من مجموع المتخرجين.

وتعود هذه الزيادة في عدد الطلاب والتي ترافقت مع زيادة في عدد الأساتذة إلى الأسباب التالية:

١) إقبال الفتيات على التعلم في بيروت والمناطق على السواء، وهذا ما تثبته بعض الإحصاءات(٥٥).

٢) امتحانات الدخول التي تجريها الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية كالهندسة والطب والصيدلة والزراعة والإعلام وإدارة الأعمال والإقتصاد، مما يحد من عدد الطلاب المنتمين إلى هذه الكليات. وبهذا لا يتسنى لهم سوى الدخول إلى كلية العلوم الإنسانية ومعهد العلوم الإجتماعية وكلية الحقوق والعلوم السياسية لذلك نراها مكتظة بالطلاب(٥٦).

٣) التفريع الذي جعل الجامعة في متناول أي طالب في المناطق عدا عن مجانية هذا التعليم المتاح. ففي عامي ٩١–٩٢ كان عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية ٣٨ الف طالب أي حوالي ٤٤,٦٩٪ من مجموع طلاب الجامعات في لبنان. ومن خلال مسح جرى بين عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٥ تبين أن عدد طلاب الجامعة اللبنانية هم ٣٩,٧٠٥ طلاب، أما طلاب الجامعة الأميركية فهم ٥٥٢٧ طالباً، وجامعة القديس يوسف ٥٢٤٠ طالباً(٥٧)، إلخ... ولقد أصبح عدد طلاب الجامعة اللبنانية في العام ٢٠٠١ حوالي ٧٢ ألف طالب(٥٨).

٣– تحديات ما بعد الحرب

أ– الجامعة بعد إتفاق الطائف ١٩٨٩

لا شك في أن تحديات ما بعد الحرب عديدة خاصة وأن الجامعات في لبنان بمجملها قد تخلفت عن ركب التطور العالمي وحتى العربي منه. لكن الجامعة اللبنانية

(٥٥) الأمين، عدنان؛ الهاشم طربيه، تيريز؛ «الطلاب والمتخرجون، في: **التعليم العالي في لبنان**، المرجع السابق، ص. ٥٣٣ – ٥٥٧.

(٥٦) الأمين، عدنان: قضايا التعليم العالي في لبنان وآفاقه، المرجع السابق.

(٥٧) Favier, A; "Université Libanaise: l'impossible réforme" **Monde Arabe Maghreb - Machrek**, No. 169, Juillet - September 2000.

(٥٨) مقابلة مع النائب بهية الحريري، رئيسة لجنة التربية في المجلس النيابي، جريدة السفير الجمعة ٦/٤/٢٠٠١.

كانت الأكثر تضرراً، لذلك ذكّر اتفاق الطائف بضرورة إصلاح الجامعة. غير أن الجامعة لا زالت وبعد إحدى عشر عاماً على الإتفاق المذكور ترزح تحت نفس الشروط التي سادت زمن الحرب ولم يفتح حوار فعلي وجدي حول ضرورة الإصلاح(٥٩). ولم يجر وضع خطة إنقاذ بعد التغييرات الإجتماعية والإقتصادية التي شهدتها البلاد والتي انعسكت على بنية الجامعة وعلى مؤسسات الدولة بالإجمال. مما يطرح التساؤل الأساسي، هل أن اتفاق الطائف أراد إعادة إنتاج الدولة أم أنه شرذم السلطة وأحالها إلى سلطات؟

فإذا أخذنا بعين الإعتبار السياسة التي أتبعت في الجامعة لوجدناها خضعت لنفس المعايير التي خضعت لها كافة مؤسسات الدولة أي قاعدة المحاصصة والإقتسام والتقسيم.

ومن أبرز جوانب هذه السياسة نذكر:

أً- تعيين الأساتذة والمدراء والعمداء الذي صار أكثر ارتهاناً للتوازنات الطائفية.

ٍ- سياسة الترخيص للجامعات الخاصة المستمرة. فبعد التشريع لسبع معاهد إسلامية عام ١٩٨٦ ولجامعة اللويزة المارونية عام ١٩٨٧، ولجامعة البلمند الارثوذكسية عام ١٩٨٨، تم إقرار إنشاء جامعة المنار عام ١٩٩٠، والجامعة الإسلامية في بيروت التابعة لدار الفتوى والجامعة الإسلامية التابعة للمجلس الشيعي الإعلى وللجامعة الأنطونية عام ١٩٩٦(٦٠).

ًّ- الموازنة: ويجب أن نذكر هنا أن موازنة الجامعة عام ١٩٧٤ كانت تشكل ٣,١٢٪ من موازنة الدولة العامة، بينما انخفضت هذه الموازنة عام ١٩٩٣ إلى ١,٦٢٪، ورست على ٢٪ عام ١٩٩٨ بالرغم من ازدياد أعداد الطلاب والأساتذة(٦١).

ففي كانون الثاني عام ١٩٩٣ كانت موازنة الجامعة ٢٢ مليون دولار لـ ٤٠ الف طالب، فإذا قارناها بموازنة الجامعة الأميركية نجد أن موازنة الأخيرة هي ٦٥ مليون دولار لـ ٥ الاف طالب. وهكذا يمكن القول إنه إذا أخذنا بهذا المعيار لوجب أن

(٥٩) جرى التشريع لبعض الجامعات الخاصة بعد اتفاق الطائف١٩٨٩.

(٦٠) ولا زال التشريع لجامعات خاصة جار حتى الآن وأخيراً جرى التشريع للجامعة اللبنانية السورية في البقاع.

(٦١) الأمين، عدنان وآخرون: المرجع السابق، ص. ١٢٨.

تكون موازنة الجامعة اللبنانية ٦٠٠ مليون دولار[٦٢].

٤- إجراءات التسيير: صحيح أنه جرى تعيين رئيس للجامعة بعد اتفاق الطائف (بعدما تعاقب على رئاستها في فترة الحرب اربعة رؤساء)[٦٣] في حزيران ١٩٩٣. وتم اتخاذ إجراءات كزيادة اجور الأساتذة وإنشاء صندوق التعاضد بعد المطالب التي قادتها رابطة الأساتذة المتفرغين. كما تم تلزيم مشاريع مباني للجامعة لكنه بالمقابل لم يتم إنجاز هذه المباني كما تم إغفال الكثير من المطالب التي بقيت معلقة تارة بسبب الإفلاس المالي وطوراً بسبب عدم الإهتمام الحكومي. وتم اهمال بعض المشاريع بسبب مسألتي التوحيد والتفريع خاصة في العاصمة[٦٤].

ب- معهد العلوم الإجتماعية بعد الحرب

أ- مركز الأبحاث

أعيد العمل بمركز الأبحاث بعد توقف قسري خلال الحرب لكنه بقي شبه مشلول إذ لم يكن لديه موازنة. وتولى هذا المركز رئيسان، واحد في الفرع الأول وآخر في الفرع الثاني، إلى أن صدر القرار بتوحيد الفرعين عام ٩٦ وعين له رئيس واحد[٦٥]. ورصد لهذا المركز موازنة تقدر بـ ٦٠ مليون ليرة لبنانية ورفعت إلى ٨٠ مليون ليرة لكنها موازنة فقيرة جداً إذا ما قيست بمراكز الأبحاث الفعالة. وتتصف هذه الموازنة بتعقيدات جمة لأنها مقيدة بموازنة «العمادة»[٦٦]. ولقد تم إصدار مجلة العلوم الإجتماعية، وشارك أساتذة المعهد في إعدادها. لكن المشكلات الأساسية التي تقف في وجه تسيير هذا المركز فهي تعود إلى أن الإغفال عن العمل فيه لفترة طويلة أدى إلى غيابه عن الساحة البحثية، مما جعله غير منافس على هذا الصعيد. فوزارات الدولة والمنظمات الدولية أصبحت تعتمد على مراكز ابحاث خاصة أو تتجه

(٦٢) عيسى، نجيب: بعض الجوانب المالية للتعليم العالي في: الأمين، عدنان (إشراف)؛ المرجع السابق، ص. ٢١٢.

(٦٣) تم تعيين الدكتور جورج طعمة كرئيس أصل وتم التجديد له، وتعاقب الدكاترة د. ميشال عاصي، د. محمد مجذوب ود. هاشم حيدر على الرئاسة ولكن بالوكالة إلى أن عين القاضي أسعد دياب.

(٦٤) جريدة النهار - نهار الشباب، تاريخ ١٩٩٤/٨/٢.

(٦٥) عين الدكتور نبيل سليمان رئيساً لمركز الأبحاث عام ١٩٩٦ وفي مقابلة معه قال الدكتور سليمان إنه تمكن من الحصول على بعض الأبحاث وذلك بجهد شخصي. وتم التعاون مع بعض المؤسسات الدولية لكن هذا الأمر غير كافٍ. بيروت ٢٠٠١/٢/٢٨.

(٦٦) الموازنة التي ترصد هي ضمن مصاريف مركز العمادة في الجامعة، فالارتباط مادي واداري بالعمادة.

إلى جامعات خاصة توكلها أمر القيام بالأبحاث. عدا عن أنه وبصيغته الحاضرة وموازنته لا يستطيع تلبية طموحات وحاجات المعهد من الأبحاث العلمية الضرورية، خاصة وأن عملية التعليم اليوم لا تتم بمعزل عن الأبحاث، إذ أصبح هنالك تلازم بين الأمرين. وفي غياب التخطيط الجدي لدور وفعالية هذا المركز تبقى مسألة إعادة العمل فيه تعتمد على جهد فردي، إذ لن يستطيع منافسة مراكز الأبحاث الخاصة في الحصول على أبحاث علمية كون هذه المسألة تتطلب إعادة الثقة به من المؤسسات الحكومية بداية، لكي يستطيع في ما بعد نيل ثقة المؤسسات الدولية.

٢ً – تعديل المناهج

تمت اقتراحات لتعديل المناهج في المعهد. أما أسباب التعديل فهي[٦٧]:

١) مضى أكثر من ٣٠ سنة على البرامج ولم تعدل ولو لمرة واحدة بسبب الظروف الأمنية التي سادت في فترة الحرب.

٢) تعديل مناهج البكالوريا – الإقتصادية الإجتماعية التي تقتضي تخريج معلمين يجب أن يكونوا من خريجي المعهد.

٣) خروج المعهد عن الدور الذي نصت عليه مراسيم إنشائه، لذا وجب إعادة دوره عبر تعديل المناهج.

٤) يجب على المعهد أن يلبي وظائف جديدة استجدت على سوق العمل[٦٨].

هذه المسائل مجتمعة كانت مدار بحث بين أساتذة المعهد. لكن لجنة التعديل تشكلت من مدراء الفروع وممثلين عن الأساتذة – والبعض منهم غير متخصص في مجال العلوم الإجتماعية – فدب الخلاف بين أفراد الهيئة التعليمية على مفهوم العلوم الإجتماعية ودور المعهد ووظيفته. واعتبر البعض انه لم يتم تحديث البرامج بل توسعت رقعة توزيع الساعات لسبب ضغط القوى السياسية على المعهد[٦٩]. أما المعايير الأكاديمية التي حكمت بناء البرامج، فأعادت إستحضار معايير تخلت عنها الجامعات الغربية أي حصر العلوم الإجتماعية بمادتي التنمية والانتروبولوجيا[٧٠].

(٦٧) مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون، ٢٠٠١/٣/١٤.

(٦٨) يعتبر د. مارون أن هنالك مراكز شاغرة في الدولة ولا يستطيع ملئ هذه الشواغر سوى إختصاصيي العلوم الإجتماعية كدوائر النفوس – مؤسسات صندوق التعاضد – مؤسسات الحماية الإجتماعية.

(٦٩) مقابلة مع الدكتور حسن الضيقة، بيروت ٢٠٠١/٢/١٢.

(٧٠) المرجع نفسه.

أما البعض الآخر فرأى أنه لم يتم في الأساس التفاهم على مفهوم «العلوم الإجتماعية» وما تعنيه، فكيف يمكن الإتفاق على تعديل البرامج[٧١]. أما الاساتذة الذين طرحوا التعديل فيعتبرون أن البرامج التي عدلت هي تسوية نظراً للتدخلات الشخصية والسياسية لبعض الأساتذة. وهكذا التزمت المناهج بالحد الأدنى المطلوب[٧٢].

إذاً أثارت الإقتراحات نقاشات وملاحظات لم تؤخذ كلها بعين الإعتبار. واعتبر بعض الأساتذة أن البرامج المقترحة لو أخذت جميعها بعين الإعتبار لألغت المعهد وحولته إلى مهنية[٧٣]. أما البعض الآخر فيرى أن المعهد لم يتحول إلى مهنية ولم يحافظ على دوره الأساسي فأتت هذه المناهج غير سوية. واسئلة عديدة تطرح: هل يمكن إستعادة دور المعهد بمعزل عن رؤية تخطيطية شاملة وواضحة لدور ووظيفة الجامعة وكلياتها اليوم؟ وهل تكفي محاولة تعديل المناهج وحدها لرسم صورة واضحة لدور معهد العلوم الإجتماعية المرتهن كغيره من كليات الجامعة اللبنانية للتجاذبات السياسية، والذي تتم التعيينات فيه على أسس سياسية وليست أكاديمية؟ وهل جرت دراسات لسوق العمل وعلى أساسه يجري تخريج الطلاب الذين يفوق عددهم حاجات سوق العمل اللبنانية، أضف إليهم خريجي الجامعات الخاصة؟؟

خاتمة

ذكرنا في بداية البحث أن معهد العلوم الإجتماعية ومنذ تأسيسه كان معداً لمهام بحثية تخدم السياسة التنموية للدولة، لكنه ومع سقوط النهج الشهابي سقط دوره، وخضع لنفس المعايير التي خضعت لها بقية كليات الجامعة اللبنانية أثناء الحرب وبعدها.

لقد انعكس الواقع السياسي المشرذم للدولة على الجامعة. وأجهض المنطق التوزيعي وظيفة الجامعة الأساسية التي أصبحت حقل تجاذب يخدم العقول السياسية التي تدخلت في تعيينات الأساتذة والمدراء والعمداء. فأصبح المعيار ريعي مضبوطاً بموازين قوى سياسية. ولعبت الجامعة هنا دوراً إيجابياً بالنسبة لبعض قوى السلطة إذ أنتجت نخب لها شرعية علمية تلبي حاجات هذه القوى. فالمعهد بهذا

(٧١) ملاحظات دونها د. عبد الله ابراهيم، أستاذ في معهد العلوم الإجتماعية – الفرع الأول.
(٧٢) مقابلة مع الدكتور ابراهيم مارون – بيروت ٢٠٠١/٣/١٤.
(٧٣) مقابلة مع الدكتور حسن الضيقة، معهد العلوم الإجتماعية – بيروت ٢٠٠١/٢/١٢.

المعنى هو مركز ريعي لتوزيع الشهادات والمراكز الإدارية.

وهكذا يصبح الأستاذ الجامعي، وهو صاحب القرار العلمي، مرتهن للسياسيين. وينطبق الأمر نفسه على المؤسسات التمثيلية التي هي أيضاً تعبير عن معادلة قوى السلطة، في حين يفترض من خلالها ومن خلال العمل النقابي وعبرها، تحرر الأستاذ من وطأة القرار السياسي.

أما الأساتذة المستقلون فهم مهمشون.

والسلطة السياسية التي يفترض بها التخطيط للجامعة ودورها هي سلطة موزعة لا تملك قراراً موحداً يمكن تسميته قرار الدولة. بل أنها في تشريعها للجامعات الخاصة إنما توجه ضربة للجامعة الوطنية وكلياتها، والتي تضم العدد الأكبر من الطلاب الجامعيين في لبنان وفي جميع الإختصاصات.

فالجامعة اللبنانية هي تعبير عن صورة السلطة السياسية المرتبكة والتي لا تملك قراراً لجهة تجديدها لآليات عمل المؤسسة التربوية وعلى رأسها الجامعة وهذا ما يسمح للحقل السياسي العام بإختراقها بأساليبه ولغته. فغياب المعيار وإنعدامه يخلق حالة فراغ.

بهذا المعنى لا توجد مؤسسة ذات دينامية وآليات لأنه ليس لها قدرة على الاستيعاب والتحويل والضبط.

ويمكننا القول بأن هناك غياباً للأنا الجامعية التي يمكنها التفاعل مع محيطها وفقاً لمعايير ذاتية فهي مخترقة ولا تملك القدرة على الضبط.

مصادر:

١- الدستور اللبناني، ١٩٢٦

٢- الدستور اللبناني، إتفاق الطائف، ١٩٨٩ - ١٩٩٠

٣- مراسيم إنشاء الجامعة اللبنانية ١٩٥٩ ومرسوم إنشاء معهد العلوم الإجتماعية ١٩٥٩ وتعديلاته ١٩٦.